

أثرياء السعودية خسروا أموالهم مقابل حريات منقوصة

استعرضت وكالة "بلومبيرج" الاقتصادية أبرز أثرياء السعودية وأمرائها الذين أُفرج عنهم مؤخراً عقب إعلان الديوان الملكي انتهاء التسويات المالية معهم، وجمع 107 مليارات دولار منهم، متمثلة في سيولة مالية وعقارات وشركات وأوراق مالية. وأكدت الوكالة الأمريكية، أن أثرياء السعودية ممن اعتُقلوا في فندق "الريتز كارلتون" بالرياض، قبل نهاية عام 2017، خسروا كثيراً من أصولهم المالية مقابل الحصول على حريتهم.

وقالت: إنه "بعد ما يقرب من 15 شهراً من عملية اعتقال واحتجاز شملت العشرات من أغنى رجال السعودية، أعلن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، أن المهمة أُنجزت بنجاح، وأنها كانت مربحة". وبحسب "بلومبيرج"، فإن جميع من أُفرج عنهم من معتقلي "الريتز" وُضعوا تحت المراقبة ولمُنَعوا من السفر، كما أن حركتهم داخل البلاد مقيّدة إلى حد كبير. وكانت لجنة مكافحة الفساد التي يرأسها ابن سلمان أعلنت أن العملية نجحت في جمع 107 مليارات دولار من 87 شخصاً، وهي عبارة عن سيولة مالية وعقارات وشركات وأوراق مالية. وكان ولي العهد السعودي قد أعلن في مقابلة مع "بلومبيرج" قبل أربعة أشهر، أنه تم جمع 35 مليار دولار من المحتجزين، غير أن حقيقة ما تم التفاوض عليه وما دُفع تبقى

غامضة وغير واضحة، بسبب صعوبة الوصول إلى المعلومة في بلد مثل السعودية وأيضاً غموض السوق فيها، وفق الوكالة الأمريكية. وأوضحت "بلومبيرج" أنه نادراً ما تكشف الشركات التي يتم تداولها عن بياناتها المالية،

محمد العمودي.. الخاسر الأسمر

وأبرزت الوكالة الضوء في تقريرها، على الملياردير السعودي -الإثيوبي محمد العمودي، الذي أُفِرَج عنه الأحد الماضي، بعد احتجازه بمكان غير معلوم بتهم تتعلق بالرشوة والفساد، وهو آخر الخارجين من "الريتز". وقد رت أن العمودي لم يعد يملك أكثر من 1.4 مليار دولار، بعد أن كانت ثروته تقدّر بنحو 8.7 مليار دولار. ويعد العمودي ثاني أغنى شخصية في السعودية، واعتُقل بتهم تتعلق بالفساد والرشوة، وهو الذي كوّن ثروته من خلال عقد حصل عليه في فترة الملك فهد، وأغلب أصوله المالية خارج السعودية. ويمتلك العمودي أكبر شركة وقود بالسويد، وهو أكبر مستثمر فردي في بلده الأم إثيوبيا، حيث يمتلك مناجم للذهب وفنادق وساحات زراعية، وفق الوكالة. وبينت "بلومبيرج" أن شركات الملياردير السعودي الإثيوبي في الخارج استمرت بالعمل في أثناء احتجازه، ولكن أصوله السعودية وُضعت تحت المراقبة، حيث يمتلك محطات للغاز وشركات هندسية.

الوليد بن طلال.. الثري المغدور

وقدّرت الوكالة الأمريكية قيمة ما فقدته ثروة الأمير السعودي الوليد بن طلال، خلال اعتقاله، بفراية 9 مليارات دولار من قيمة ثروته البالغة 15 مليار دولار، بسبب التسوية المالية التي عقدها في أثناء اعتقاله بـ"الريتز". وأكدت أن الوليد قضى نحو 83 يوماً في السجن، وخرج من المعتقل وقد بدت عليه علامات النحافة. وكان الوليد قال في مقابلة سابقة مع "بلومبيرج" بعد الإفراج عنه، إنه وفّج تفاهماً سرياً مع الحكومة، وإن العمليات التجارية لإمبراطوريته عادت إلى طبيعتها، رغم أن سهم مجموعته الاستثمارية "المملكة القابضة" انخفض بنحو 22% منذ اعتقاله. ويعد الوليد أغنى شخصية سعودية، وفي أكتوبر الماضي وقّعت "المملكة القابضة" قرصاً بقيمة مليار دولار، وهو أول تمويل لها منذ إلقاء القبض على الوليد، ويقال إنه قد مُنِع من السفر إلى الخارج، وهو الذي يمتلك نحو 2.6 مليار دولار من أصوله خارج منطقة الشرق الأوسط.

صالح كامل.. من مليارات إلى بضعة مئات

وكشفت الوكالة الأمريكية أن رائد الأعمال المالية والتمويلية صالح كامل، الذي خرج من "الريتز" بعد تسوية مالية، لم يتبقَّ لديه من ملياراته الثلاثة سوى 700 مليون دولار. ويعد "كامل" رائد التمويل الإسلامي الحديث، وتنبع ثروته من مجموعة البركة المصرفية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وشركة دلة البركة، وهي شركة قابضة مترامية الأطراف تسيطر على أعمال الرعاية الصحية والعقارات والصناعات الغذائية، حسب "بلومبيرج".

وكان "كامل" واحداً من كبار رجال الإعلام بالسعودية في سبعينيات القرن الماضي، وأسس إحدى أولى شركات الإنتاج التلفزيوني بالبلاد، وهو من أوائل من استثمروا في قطاع الإعلام بالشرق الأوسط.

أما فواز الحكير أحد من أُفرج عنهم مؤخراً من فندق "الريتز"، فخسر قرابة 400 مليون دولار. والحكير أحد مؤسسي شركة "فواز الحكير"، وهي مؤسسة تجزئة أسسها مع إخوانه في عام 1990، وقد أُفرج عنه بعد التوصل إلى تسوية مالية، بحسب أحد كبار المسؤولين السعوديين.